الكليات احتاج الى تفسيره بطريق ان يكون النظر متعلقا
باحدهما تعلق الفعل المتعدى بمفعوله اى حمل النظر على
المصدر المعلوم كما اذا قلت نظرت فى هذه الامور بمعنى
رتبتها للتوصل الى المجهول او تعلق العارض بالمعروض اى
حمل على الهيئة الحاصلة منه كان المشار من ظرفيته
للنظر بالمعنى المبنى للفاعل هو التعلق الاول وبالمعنى المبنى
للمفعول هو التعلق الثانى وبهذا الاعتبار يصح قوله والنظر
لا يتعلق بنفس الدليل المنطقى فلا يرد عليه انه لا شك ان
الجزء متعلق بالكل فلا يخرج الدليل المنطقى بعد هذا التغيير
فتدبر ان تطبيقه على التحقيق يحتاج الى امرين عموم المجاز
ورعوف تبادر احد المتعلقين بخلاف تطبيقه على المشهور فانه
يحصل بمجرد حذف المضاف مثلا وايضا نفس الفساد
لا يكون قرينة بل ظهوره والمشهور بشهرته يكون سببا لظهور
الفساد دون التحقيق الغير المشهور ومن غفل عنه
قال لا فرق بين مجاز ومجاز فالوجه فى السؤال ان يقول
لا ينطبق على شئ من المشهور والتحقيق ثم يشتغل فى الجواب
بتطبيقه على كل منهما وتجويز انطباقه على احدهما من اول
الامر دون الآخر مما لا وجه له هذا واما اجعل مبنى التوجيه
على حذف المعطوف او على المسامحة فليس بشئ اما الاول
فلانه شاذ نادر يجب حفظ التعريفات عنه واما الثانى
فلان المسامحة انما ترتكب لظهور المراد ولا ظهور له ههنا
قطعا بل لامرية والامكان التعريف نظاهره منطبقا على التحقيق
فلا وجه لاخذ الامكان فى صدر الجواب حينئذ قوله
والنظر لا يتعلق الخ والا لغرض الهيئة هيئة اخرى وهو محال
ولا باحواله لانه من حيث كونه دليلا منطقيا مركب لا يمكن
تعلقه باحواله نعم قد يتعلق باحواله كما اذا قلنا العالم
متغير وكل متغير حادث ليل منطقى وكل دليل منطقى من

الشكل

د انما يصح التعريف فى التعريفات عند ظهور القرينة
والا فالمتبادر نفس صحو

الشكل الاول فهو منتج لكنه بتاويل ان هذا دليل منطقى وهو
من حيث التعبير عنه بلفظ مفرد يكون معنى مفردا او دليلا
مفردا اصوليا ولا يكون منطقيا من هذه الحيثية لان
المنطقى هو المؤلف من حيث انه مؤلف ولذا قال بل جزئه قوله
بل جزئه الذى هو الاجزاء المادية المعروضة للصورة قيل
النظر بمعنى الترتيب لا يمكن ان يتعلق بالمقدمات المرتبة
وان لم توجد مع الهيئة لاستحالة تحصيل الحاصل وليس بشئ
اذ كما ان الايجاد يتعلق بالموجود بذلك الايجاد لا بايجاد آخر قبله
يلزم تحصيل الحاصل ولا بالمعدوم ليلزم اجتماع الوجود
والعدم فى آن التعلق كما فصل فى محله كذلك الترتيب يتعلق
بالمرتبة بذلك الترتيب لا بترتيب آخر ولا بالمتفرقة لا يقال فعلى
هذا خرج المتفرقة عن التعريف بمقتضى تفسير الماشى لانا
نقول ان الدليل الاصولى المركب هو ذات تلك المقدمات مع
قطع النظر عن وصفى الترتيب والتفرق فهما عارضان مفارقان ن
للدليل الاصولى نعم لو كان المرتبة والمتفرقة نوعان متغايرا
بالذات وكان التفرق عرضا لازما لنوع المتفرقة لتوجه ذلك
لكنهما صنفان لا نوعان فتامل قوله ولك ان تقول الخ اى فى دفع
دخول المنطقى فهذا عديل لقوله بان يكون متعلقا الخ لا لقوله
والنظر لا يتعلق الخ كما وهم فان عديله قوله والدليل المنطقى
لا يشتمل الخ فاحفظ مرادى ولك ان تقول لا حاجة فى اخراج المنطقى
مع اندراج جميع افراد الاصولى فى التحقيق الى تكلف التفسير المشار
اليه فان المقصود حاصل بحمل الامكان على الامكان الخاص لكن
بالنظر الى ما دفع فيه صحيح النظر لا بالنظر الى التوصل الواجب
عقيب صحيح النظر فتدبر ودفع دخول المنطقى بعد التوجيه المذكور
بوجهين الاول تخصيص النظر فيه بتعلق النظر باحدهما مع
تسليم عدم خروجه بتقييد الامكان المأخوذ بالنظر الى التوصل الواجب
اذ لا بد حينئذ من حمله على الامكان العام المفيد بجانب الوجود وذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)